



”تجارب دولية وعربية في مجال استراتيجيات تخفيف الفقر“

1. تجربة مكافحة الفقر في الهند :

- تستهدف الهند القضاء على الفقر عام 2040.
- يحتل الاقتصاد الهندي المرتبة الرابعة عالمياً طبقاً لحجم الاقتصاد بعد الولايات المتحدة والصين واليابان.
- يحقق الناتج المحلي الإجمالي نمواً سنوياً متوسطاً 8% ، مع تحقيق الناتج الصناعي نمواً سنوياً قدره نحو (7%) إضافة للتطور النوعي للإنتاج الصناعي.
- ترتبط ظاهرة الفقر وكذلك الفقر المدقع تاريخياً في الاقتصاد والمجتمع الهندي ارتباطاً وثيقاً بارتفاع عدد السكان ومعدل النمو السكاني الذي ساد طويلاً والمجتمعات الريفية الواسعة.

- ارتفع عدد سكان الهند خلال العقد الأخير (فقط) بنحو 140 مليون نسمة.
- ليصل عدد السكان إلى (1.25) مليار نسمة في عام 2013.
- ظاهرة الفقر وتنامي عدد الفقراء في الهند يمثل الهاجس الأكبر الذي تواجهه الحكومات في الهند لكونه يزيد عن إجمالي عدد الفقراء في ست وعشرين دولة إفريقية مجتمعة.
- ونتيجة للخطوات والإجراءات والسياسات المتبعة فقد تمكنت الحكومات المتتابة من خفض معدلات الفقر من نحو 50% عام 2000 إلى نحو 37% عام 2005 إلى نحو 29% عام 2010.

- آلية مكافحة الفقر في الهند :
- القضاء على الفقر من خلال النمو الاقتصادي المرتفع
- الداعم لتحسين الأوضاع الاقتصادية والمصحوب ببرامج لتأمين الرعاية الاجتماعية وأهمها :-
- برامج معونات الرعاية (التعليم – الصحة)
- برامج دعم المواد الغذائية الضرورية.

مؤشرات أساسية حول الهند

2012	2011	2010	2005	2000	المؤشر
1.23	1.22	1.20	1.12	1.04	تعداد السكان، إجمالي
1.26	1.28	1.29	1.48	1.67	الزيادة السكانية (% سنوياً)
-	-	29.80	37.20	49.20	المؤشر العددي للفقر عند خط الفقر الوطني (% من السكان)
1530.00	1450.00	1290.00	740.00	450.00	نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي، طريقة الأطلس (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)
-	65.96	65.69	64.10	62.16	العمر المتوقع عند الميلاد، إجمالي (بالسنوات)
-	2.53	2.56	2.82	3.15	معدل الخصوبة، إجمالي (عدد الولادات لكل امرأة)



- المشاركة: تمكين الفقراء من حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وممارستها واتخاذ القرارات التي تؤثر في حياتهم.
- الأمان الاجتماعي من خلال تأسيس شبكة أمان اجتماعي فعالة يساهم فيها القطاع الخاص والمجتمع المحلي وخاصة في مجالات:- التمويل - تخفيض معدل الفقر والأمية - الاهتمام بالتعليم بمختلف مراحله - تحقيق معدلات أعلى لمساهمة النساء الفقيرات في النشاط الاقتصادي - تحقيق دخل أعلى للفقراء.

وبشكل عام يلاحظ في التجربة الهندية :-

- استخدام الحكومة الهندية تقديرات مستوى الفقر من أجل تحديد استفادة الأسر من معونات برامج الرعاية.
- تستطيع الأسر التي تقع تحت خط الفقر الاستفادة من الدعم الحكومي (للمواد الغذائية ووقود الطبخ).
- يختلف مقياس معدلات الفقر في الهند من ولاية إلى أخرى، لكنه يعتمد بشكل اساسي على إنفاق الأسر على الغذاء والتعليم وتكاليف الحياة الأخرى.

2. تجربة مكافحة الفقر في أندونيسيا

- يبلغ عدد سكان إندونيسيا وفقا للتعداد الوطني لعام 2010 نحو 237.6 مليون نسمة، (الترتيب الرابع على مستوى العالم في عدد السكان)، يعيشون في (17508 جزيرة).
- متوسط معدل النمو السنوي للسكان نحو 1.9%.
- من المتوقع أن ينمو عدد السكان إلى حوالي 265 مليون نسمة بحلول عام 2020، ثم إلى 306 مليون نسمة بحلول عام 2050.

اندونيسيا : مسار دفع النمو لخفض الفقر

- تعدد الاثنيات : يوجد نحو 300 عرق في إندونيسيا، وهو تحدي كبير أمام خطط التنمية والاستقرار الاقتصادي والمجتمعي.
- عانت إندونيسيا من أنظمة الحكم ذات الطابع السلطوي سواء فترة حكم سوكارنو أو فترة حكم سوهارتو، ما ولد توترات اجتماعية عالية وحالات واسعة من إثارة أعمال العنف.
- أدى ذلك إلى تدهور الاقتصاد الإندونيسي بشكل كبير في ستينات القرن العشرين، (لعدم الاستقرار السياسي وضعف السياسات لاسيما سياسات تأميم الاقتصاد) مما أدى إلى تزايد البطالة والفقر.



- وفي منتصف الستينات بلغ معدل التضخم السنوي 1000%،
- وتقلصت عائدات التصدير وانهارت البنية التحتية وكانت المصانع تعمل في حدها الأدنى من طاقتها الإنتاجية، ونزح الاستثمار الخاص.
- وقدرت معدلات الفقر حينها بنحو 60% طبقا للمصادر الاندونيسية وبلغت نحو 45% طبقا للمصادر الدولية.
- وكانت بداية المسار للتنمية (نسبيا) في مطلع السبعينات، حيث اتخذت خطوات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر (وتحقق نمو جيداً لمدة عقود ثلاثة ساهم في خفض الفقر). ولكن:
- مع استمرار عدم الانسجام الاجتماعي (أنظمة استبداد وقمع).

- كانت إندونيسيا البلد الأكثر تضرراً من الأزمة المالية الآسيوية 1997-1998، وتراجع سعر صرف العملة الوطنية مقابل الدولار بمعدل (435%)، وحقق الناتج تراجعاً بمعدل 13.7% وبلغ التضخم نحو 75%.
- وتدخلت الدولة لمواجهة آثار هذه الأزمة .
- شهدت الدولة عام 2004 أول انتخابات ديمقراطية حرة وتم إقرار العديد من الإصلاحات الحقيقية في مجالات دولة العدالة والمساواة والحريات، (شعار الوحدة في التنوع).

- وبدأ التعافي الاقتصادي بشكل بطيء، وتحسن أداء القطاع المصرفي، حتى حقق الاقتصاد نمواً متوسطاً 6.0% استوعب العديد من الآثار السلبية السابقة.
- ومع ذلك تعتبر البطالة أحد أهم منابع الفقر في اندونيسيا حيث يدخل سوق العمل سنوياً نحو 2.5 مليون طالب عمل (لذا فإن النمو حتمي لمواجهة البطالة ومن ثم الفقر).
- لذا فإن جذب الاستثمارات وتهيئة بيئة الأعمال هي النهج الأساسي الذي تركز عليه التجربة الاندونيسية لمواجهة الفقر والحد منه ، حيث تظهر المؤشرات وجود آثار ايجابية لمجمل هذه السياسات على خفض الفقر إلى نحو 12% عام 2012. (مقارنة بنحو 20% عام 2000).



- كذلك سعت إندونيسيا إلى رفع الناتج المحلي الإجمالي بواسطة السوق المحلي والمساعدة على حمايته من الاضطرابات الاقتصادية العالمية.
- مع توجيه هياكل الإنتاج نحو التصدير وتحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية.
- (شهد الاستثمار الأجنبي المباشر نموا بنحو 20.0% عام 2011). ما ساهم في نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 6.5% وهو أسرع وتيرة له منذ الأزمة المالية الآسيوية.



مؤشرات الاقتصاد الاندونييسي

2012	2011	2010	2005	2000	المؤشر
246.8	243.8	240.6	224.4	209	تعداد السكان، الإجمالي
1.248	1.29	1.334	1.429	1.442	الزيادة السكانية (% سنوياً)
12	12.5	13.3	16	19.4	المؤشر العددي للفقر عند خط الفقر الوطني (% من السكان)
844.1	713.1	600.4	276.7	119.4	إجمالي الدخل القومي، طريقة الأطلس (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)
3420	2930	2490	1230	570	نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي، طريقة الأطلس (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)
4810	4480	4180	2990	2160	نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي، وفقاً لتعادل القوة الشرائية (بالأسعار الجارية للدولار الدولي)
70.41	70.39	70.16	68.85	67.25	العمر المتوقع عند الميلاد، إجمالي (بالسنوات)
2.402	2.403	2.434	2.493	2.484	معدل الخصوبة، الإجمالي (عدد الولادات لكل امرأة)

3. تجربة مكافحة الفقر في البرازيل:

تجربة البرازيل التنموية:

❖ بدأت البرازيل (منتصف القرن الماضي) تجربتها التنموية بخطوات متسارعة مثل التجارب الناجحة في آسيا وكوريا الجنوبية،

❖ بل يضاف إلى ذلك تمتعها بموارد وطاقات طبيعية عالية لم تكن متوفرة لغيرها من الدول، لاسيما الموارد الزراعية، إلا أنها واجهت في السبعينات خلافا في التوزيع الجغرافي للتنمية

❖ حيث تم الاهتمام بتنمية الجنوب الغربي على حساب الشمال الشرقي للبرازيل، وتفاوتت التنمية والتطور بين المدن والقرى بل



■ وتركز الفقر وانتشر في العديد من المجتمعات مقابل تركيز الثروة في يد فئة قليلة على حساب السواد الأكبر من قطاعات الشعب (تركز الأصول)، والتركيز على الصناعات الرأسمالية الكبيرة وعدم الاهتمام بالتعليم. كل ذلك أدى لانحراف المسار التنموي للبرازيل وتعطله، مقارنة بالدول ذات التجارب الناجحة،

■ الى ان بدأت الدولة مجددا منذ نحو عقد من الزمن توجهها تنمويا بشقية الاقصادي والاجتماعي عاد بالبرازيل الى مصاف

قامت البرازيل بمكافحة الفقر من خلال التوجه نحو آلية أساسية هي :-

- زيادة معدلات النمو الاقتصادي - المصاحب بمراعاة البعد الاجتماعي
- الذي دعم وجود الطبقة الوسطى وقام بدفع 35 مليون مواطن برازيلي من الفقر خلال نحو عقد من الزمن (بلغ عدد السكان نحو 194 مليون مواطن عام 2012).
- وذلك عبر جهود متواصلة ليس فقط لدفع النمو بل ومصاحبة ذلك ببرامج اجتماعية أهمها :-



- برنامج منح العائلة – تطوير لبرامج سابقة للدعم الدراسي.
- برنامج تسوية الأراضي لصغار المزارعين (التمليك والتمويل لصغار المزارعين)
- برنامج المعاشات التقاعدية الريفية
- زيادات متتابة للحد الأدنى للأجور
- زيادة فرص العمل أمام الشباب.
- ومع هذا ورغم تمكن هذه البرامج من تحقيق هدفها الرئيس المتمثل في خفض الفقر لكنها لم تكن بذات الفاعلية فيما يتعلق بخفض عدم المساواة. وتضييق الفجوات بين أصحاب الدخل العليا والدنيا.



مؤشرات تراجع الفقر في البرازيل خلال الفترة

2012-2002

2012	2002	العام
%10.0	%28.0	معدل الفقر
15 مليون	50 مليون	عدد الفقراء - مليون نسمة (من يحصلون على اقل من 2 دولار يوميا)

البرازيل : مؤشرات اساسية

2012	2011	2010	2005	2000	المؤشر
198.65	196.93	195.21	186.14	174.50	تعداد السكان، إجمالي
0.87	0.88	0.88	1.15	1.44	الزيادة السكانية (% سنوياً)
11630	10700	9520	3960	3860	نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي، (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)
-	73.35	73.08	71.72	70.26	العمر المتوقع عند الميلاد، إجمالي (بالسنوات)
-	1.82	1.84	2.07	2.36	معدل الخصوبة، إجمالي (عدد الولادات لكل امرأة)

4. تجربة مكافحة الفقر في الأردن

- شهد الأردن في عقد السبعينيات انتعاشاً اقتصادياً انعكس على ارتفاع المستوى المعيشي للسكان وتوزيع دخولهم بصورة أفضل.
- برزت ظاهرة الفقر في الأردن منتصف الثمانينيات، نتيجة لعدة أسباب تتعلق في معظمها بالظروف الإقليمية من حروب وصراعات أدت إلى تراجع العمالة الأردنية في الخارج، وتراجع تحويلاتها، وتزايد البطالة ، وتراجع الصادرات وانتشار الفقريين ما يقارب خمس السكان.



السياسات الحكومية المطبقة للحد من ظاهرة الفقر بالأردن

■ بالنسبة للسياسات التي تم إتباعها للحد من الفقر في الأردن،
فقد اعتمدت الحكومة على مسارين متلازمين هما:

المسار الأول: تقليل جيوب الفقر في المدى القصير من خلال :-

- توسيع مظلة صناديق المعونة (صندوق المعونة الوطنية المؤسس للإنفاق وللتمويل لذوي الاحتياجات) ومراجعة المعايير المطبقة فيه بهدف استيعاب شرائح أوسع من الفقراء المستحقين وغير المنتفعين (سد الفجوة بين ما يتوفر من الدخل للأسر الفقيرة وخط الفقر المطلق).



- توفير البنية التحتية للمناطق الفقيرة لضمان رفع المستوى المعيشي للأفراد والأسر التي تسكن في هذه المناطق (السكن المناسب - المدارس - المراكز الصحية - تأهيل المياه وشبكة الصرف الصحي).

المسار الثاني: زيادة الإنتاجية الاجتماعية بهدف القضاء على مسببات الفقر وذلك من خلال:

- تعميق البرامج الوطنية المعمول بها حالياً للنهوض بقطاعات الصحة والتعليم والمعلومات والتكنولوجيا.
- صيانة البنية التحتية وتطويرها.
- زيادة التشغيل .
- تحسين نوعية الإدارة العامة والاقتصادية.
- إنشاء صندوق لتمويل تدريب وتشغيل الفقراء.

(5) تجارب حول مواجهة الفقر من خلال الية الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي : دمج النوع بالموازنة العامة:

- ادراكا لأثر تهميش المرأة ، وادراكا لظاهرة تأنيث الفقر.
- سعت العديد من الدول لاستهداف تمكين المرأة وتنمية مشاركتها كمدخل اساسي للحد من الفقر ، ومهاجمته في مواطن تركزه.
- من هنا جاء المدخل الخاص بالموازنة العامة المستجيبة للنوع – المعنية برصد مدى استفادة المرأة من مختلف اشكال الانفاق العام على التعليم والصحة ومختلف اشكال الانفاق والدعم.
- لإظهار مدى استفادة الفئات المستهدفة (التي تمثل في هذا المقام

«المرأة»

(5) تجارب حول مواجهة الفقر من خلال الية الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي : دمج النوع الاجتماعي بالموازنة العامة:



أ. تجربة جنوب أفريقيا بعد الاستقلال حيث اسندت إلى اللجان البرلمانية، بالإضافة إلى إعداد موازنات خاصة للمرأة، وحثّ الجهات الحكومية على تحديد أهداف قابلة للتطبيق في هذا المجال. وقامت اللجان عام 1995 بإعداد "مبادرة ميزانية النساء" وبشراكة مع المنظمات غير الحكومية. وقامت وزارة المالية، عام 1997، بإدراج نتائج هذه المبادرة في الموازنة العامة للدولة.

ب. التجربة الفرنسية: وذلك من خلال إعداد ملحق، منذ عام 2000، للموازنة العامة حول "النوع الاجتماعي"، واستجابة لطلب في البرلمان. وذلك بهدف الحدّ من التفاوت ما بين الجنسين، وإعادة تكييف الآليات الإحصائية لهذا الغرض.

ج. التجربة البريطانية تركّزت على تقييم تأثير النظام الضريبي والتحويلات على النوع الاجتماعي بالموازنة، وتعزيز التعاون ما بين القطاعات الحكومية والمجتمع المدني.

- جزء من استراتيجية أكبر بدأت عام 1999 بإنشاء وزارة "النوع الاجتماعي والمرأة والتنمية" بهدف خفض التفاوت حسب النوع الاجتماعي.
- بدأت فعلياً مبادرات الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي منذ عام 2001 من خلال برنامج توسّع عام 2002 بالتعاون مع وزارة المالية والتخطيط، حيث بدأ العمل عام 2002 بموازنات خمسة وزارات: التربية - الزراعة والثروة الحيوانية - الصحة - المياه والموارد الطبيعية - الحكومة المحلية والشؤون الاجتماعية.



- تمت الاستفادة من كوادر وزارة المالية للمساعدة في المهام المرتبطة
بالنوع الجديد من الموازنات في وزارة النوع الاجتماعي والمرأة والتنمية، وبدعم
من رئيس الوزراء ووزير المالية.
- بدأت جهود تدريبية مكثفة لكيفية دمج النوع الاجتماعي بالموازنات العامة
المركزية، والمحلية بالإضافة إلى تدريب بعض هيئات المجتمع المدني في هذا
المجال.
- تم إصدار وثيقة إحصائية تغطي الحاجة من الإحصاءات حسب النوع
الاجتماعي.
- تم إصدار أول موازنة مستجيبة للنوع الاجتماعي عام 2004.
- رغم صدور هذه الموازنة إلا أن مشاكل قلة الكوادر المدربة للتعامل مع هذه
الموازنات، واستمرار سيادة النظرة لاعتبارات النوع الاجتماعي كموضوع ثانوي،
ظلت سائدة.

- على مستوى قطاع التعليم: اعتمدت خطة الموازنة لقطاع التعليم المستجيب للنوع الاجتماعي على خدمة (5) أهداف من ضمنها النوع الاجتماعي: احترام حقوق الإنسان - منع ومحاربة وباء الإيدز - المساواة حسب النوع الاجتماعي - المحافظة على البيئة - المحافظة على الصحة.
- قامت وزارة التربية ببدء حملات لتعليم الفتيات بالتعاون مع اطر المجتمع المدني.
- اهم اختلافات التعليم حسب النوع الاجتماعي (التي بحاجة إلى مخصصات بالموازنة لمعالجتها) هي:
 - * تسرب الإناث خاصة المرحلة الابتدائية – ضعف النتائج بالامتحانات - تدهور عدد من يكمل منهن المراحل الدراسية - انخفاض مساهمة الإناث في تخصصات العلوم والتكنولوجيا في معاهد التدريب المهني.



بعض مؤشرات اختلالات التعليم في رواندا حسب النوع الاجتماعي - 2004

المؤشر	إناث	ذكور
معدل الأمية	%23.3	%17.4
لم يكملوا المرحلة الابتدائية	%83.3	%79.8
عدد الناجحين بالاختبارات الوطنية بالمدارس الابتدائية	%40	%60



■ يخصص حوالي نصف موازنة وزارة التربية على التعليم الابتدائي وما قبل الابتدائي.

■ تركز أغلب الانفاق المخصص للتعليم ما قبل الابتدائي على البنية التحتية كرياض الأطفال، حتى يتم التمكن من توفير أوقات فراغ للأمهات للحصول على قدرات تعليمية، و/أو مصادر دخل إضافية، و/أو المساهمة في الأنشطة السياسية.

■ كما أن تخصصات التعليم الابتدائي يجب أن توجه لتأهيل المزيد من المعلمات على حساب حصة المعلمين، لعدم عدالة نسبة المعلمات إلى إجمالي عدد المعلمين والمعلمات.

■ من المهم جداً أن لا تعتمد الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي، على المعونات والدعم الأجنبي (بل على مخصصات وزارة المالية، والموارد المحلية



(ه) تجربة تنزانيا:

- تمثل تجربة تنزانيا في الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي نموذجاً للتجارب الناجحة.
- والتي بدأت عام 1997 ، حيث قسمت مهمة هذه الموازنة إلى مرحلتين:-

الأولى: للفترة 1997-2001 والتي اهتمت ببناء الاجماع ما بين الهيئات الحكومية، والمجتمع المدني حول هذا الموضوع. وخلال هذه الفترة تم تحليل موازنات: وزارة المالية، والتعليم، والثقافة، والعلوم والتكنولوجيا، والتعليم العالي، والزراعة والتعاونيات، والتجارة. وذلك

مهدف ابراز دور المرأة، وتدريب الكوادر.
المعهد العربي للتخطيط



الثانية: للفترة 2001 – حاليا حيث تواصلت الجهود لتطوير وتحسين الحكم الصالح وتوجيه التخصيصات وفقا لأولويات المجتمع ومراعاة لقضية النوع (مكافحة الإيدز، والمياه).

■ أهم الإنجازات: نجاح حملة التوعية والقبول العام لفكرة إدماج اعتبارات النوع الاجتماعي بالموازنة، على المستويين الحكومي والمجتمع المدني، والنجاح في دمج هذا النوع في "الاستراتيجية الوطنية للنمو وخفض الفقر.



المنهجية الدولية الحديثة لمواجهة الفقر : (البنك الدولي)

- استنادا للاستهداف الدولي لإنهاء الفقر المدقع (1.25 دولار/فرد/يوميا) بحلول عام 2030، وتعزيز الرخاء المشترك عالميا من خلال رفع مستوى معيشة أفقر 40.0% من سكان العالم.
- واستنادا لتحدي قصور وضعف الموارد المالية المطلوبة للنهوض باحتياجات الدول النامية/الفقيرة (تتطلب عمليات تطوير وإصلاح وصيانة بناها التحتية نحو 1.5 تريليون دولار سنويا).
- تبني البنك الدولي منهجا للتعامل مع تلك التحديات "الشراكة في الحلول لإنهاء الفقر – "A SOLUTIONS PARTNERSHIP TO END POVERTY"

- المقومات الأساسية لهذه المنهجية هي «التشخيص الصحيح/الدقيق» - The True Diagnosis وزيادة استثمارات البنك الدولي في هذه المرحلة (مال ووقت وموارد بشرية ومؤسسية)، "الاستثمار في الدراسات القطرية التشخيصية".
- فالتشخيص الصحيح (التشخيص المشترك) هو المسار الأكيد لصياغة حلول اعلى استدامة (أكد البنك الدولي انه لمعظم السنوات ولمعظم الحالات قدمت استشارات وحلول فنية للدول والمجتمعات المحلية، لم يكتب لها النجاح بسبب ضعف التشخيص وعدم دقته).

- ضمان الفهم المشترك للشركاء (البنك الدولي ومؤسساته – الحكومات – قطاع الاعمال – المجتمع المدني – كافة أصحاب المصلحة في المجتمعات المحلية من ممثلي نقابات او اتحادات او أي اطر مجتمعية اخرى).
- لان ضمان الفهم المشترك /الموحد منذ البداية هو بحد ذاته أداة للشخيص السليم والصحيح إضافة لكونه ضمان لمشاركة أصحاب المصلحة والمعنيين في التنفيذ والالتزام بما تم الاتفاق عليه.
- يوفر هذا المنهج الية مرنة ومتطورة ومترakمة للتعلم (تبادل الخبرات والآراء والتحليلات بين أصحاب المصلحة والمعنيين)، وهو ما يولد حلولاً ابتكارية (غير تقليدية) محل اتفاق، دون ان تفرض جهة ما رؤيتها او منظورها على باقي الأطراف.

تحدي تشخيص مشكلة الفقر بين 400 مليون مواطن (الهند)

- يواجه السكان على امتداد نهر الجانج (The Ganga Problem) في الهند والبالغ عددهم نحو 400 مليون نسمة مستويات عالية من الفقر والتهميش الاجتماعي.
- تم تبني العديد من البرامج مثل خلق الوظائف - تحسين الخدمات - زيادة الدخل للحد من الفقر، لكن المحصلة لم تكن مرضية.
- التشخيص الدقيق اوضح لاحقا ان السبب الفعلي هو تلوث نهر الجانج بمستويات غير تقليدية رغم كونه نهرا مقدسا لدى الهنود.
- يمتد النهر لحوالي 2500 كيلو متر، ويمثل نحو 25% من الموارد المائية للهند، ويستقبل النهر يوميا حوالي 250 مليون لتر من المياه الملوثة وبخاصة من المصانع والورش العاملة اضافة لمياه الصرف غير المعالجة.

- وقد قدرت كلفة الخدمات الصحية المقدمة - المتدنية أساسا - من الحكومة الهندية لمواجهة الامراض الناجمة عن ذلك التلوث بنحو 4 مليار دولار سنويا، اضافة لحالات الاعتلال والضعف العام التي تسود أهالي منطقة النهر.
- يتسبب ذلك في تفشي الامراض والابوئة بين السكان، لاسيما وانه طبقا للطقوس الهندية يتم الاغتسال في هذا النهر المقدس للتطهر من الذنوب.

الخلاصة:

يظهر التشخيص ان المسار الاكثر نجاعة لمواجهة حالة الفقر بين 400 مليون شخص - الاقليم الاشد فقرا في الهند - مرتبطة مباشرة بنشاط القطاع الخاص في هذه المنطقة،

■ وهو ما يقود لضرورة تحليل محاور عدة اهمها الاسباب والمبررات الاقتصادية أو المالية لسلوك القطاع الخاص ومدى امكانية تعديلها وكلفة ذلك ومن سيتحمل هذه الكلفة، وهل من حلول أو ابتكارات لخفض أو تقليص أو إنهاء هذه التدفقات الملوثة، وهل للحكومات - المركزية او الاقليمية أو المحلية أو البلدية - وتشريعاتها وقواعدها التنظيمية دورا مؤثرا في هذا السلوك، ومدى وامكانات تعديل هذا الدور، وهل يمكن لأطر مجتمعية أخرى المساهمة في ذلك مثال المؤسسات الدينية والجهود التوعوية، وما إلى ذلك، الخ.

■ فقد لا تكون الاشكالية تمويلية - تخصيص موازنات سنوية للصحة أو لمعالجة مياه النهر - أو لخلق فرص عمل، بل قد تكون أكثر تشعبا من ذلك، ومن ثم تستلزم طروحات أكثر اتساعا).
فالهدف هو :-

■ نهر نظيف + قوانين جديدة - حكومات فاعلة - إستمرار وتنمية أعمال وأرباح الشركات العاملة - مستويات معيشية مقبولة لملايين الفقراء والافراد الذين يعتمدون على النهر في تدبير شؤون الحياة وتأمين سبل كسب عيشهم .



نهج الحلول الإنمائية يتضمن :-

- للحلول الإنمائية دورة تبدأ بفهم الطبيعة الحقيقية للمشكلة - أي تشخيصها.
- أعمال التشخيص المشترك: من خلال استخدام جميع الشواهد والقرائن ونواتج التحليل المتاحة.
- زيادة الاستثمار في دراسات تشخيصية قطرية منتظمة لمساعدة البلدان، في سياق خططها الوطنية، على تحديد أكبر التحديات التي تواجهها وأعظم الفرص لإنهاء الفقر وتعزيز الرخاء المشترك.
- يتضمن هذا المنهج الدقة من الناحية التحليلية،
- وهو أداة للتعلّم التعاوني فيما بين نطاق عريض من الأطراف صاحبة المصلحة المباشرة - الحكومات، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني - للاتفاق على تحديد المشاكل الرئيسية، وفهم الحقائق السياسية والاجتماعية والثقافية المحركة للحوافز والسلوكيات التي تساعد في خلق المشاكل.



- مثال قديم على هذا المنهج: تجربة كوريا الجنوبية منتصف القرن الماضي.
- واجهت كوريا مستويات عالية من الفقر المدقع قبل 60 عاما فقط، تأسست حركة سميت باسم حركة سايمول الكورية (The Saemul Movement of Korea).
- حققت في السبعينيات من القرن الماضي نجاحا غير مسبوقا في التصدي لمشكلة شديدة التعقيد هي مشكلة الفقر،
- حيث شخصت الظاهرة بشكل دقيق ارتكز على تركز الفقر في المناطق الريفية وتم تتبع الظواهر الاجتماعية والثقافية الحاكمة لسلوكيات واولويات سكان تلك المناطق،
- وبناءاً على ذلك الفهم تم صياغة مجموعة من البرامج التي اخذت في التطور عبر الية التعلم والتغذية العكسية وتم التوسع في تطبيقها وذلك في اطار تدعيم المعايير المجتمعية التقليدية الداعمة لقيم الاجتهاد والمساعدة الذاتية والتعاون.



أجندة مجموعة البنك الدولي للمعرفة والتعلم والابتكار.

التحولات المطلوبة من البنك الدولي لتفعيل منهجية شراكة الحلول:-

أولاً: التحول الجذري من ذهنية الموافقة على إقراض المشاريع إلى ثقافة تقديم الحلول الإنمائية، بمعنى :-

- زيادة التركيز على النتائج، وزيادة طابع الواقعية العملية في تعبئة حزمة التمويل والمعرفة وخدمات الجمع بين الأطراف لتحقيق النتائج؛
- وزيادة توجهات التعلم المرن والتكيفي، من خلال استقاء تعليقات تقييمية في الوقت الحقيقي من المواطنين والمنتفعين؛
- وزيادة التركيز على التنفيذ وتحقيق النتائج، والتفاعل المستمر في تصميم الإجراءات التداخلية باستخدام الشواهد والقرائن؛ وتنفيذها بطريقة متكررة؛ وهو ما يمكن تدعيمه من خلال قيام البنك الدولي بإعداد فرق عمل تتولى تطوير أدوات وطرق للبدء في تطبيق دورة الحلول بدلاً من دورة المشروع.



ثانيا: تتطلب دورة الحلول زيادة الاتساق في تعبئة المعرفة والابتكارات

العالمية "الناجحة" والملائمة للسياق المحلي/الوطني لكل دولة .

■ ويتطلب ذلك تقديم أفضل الحلول المستندة إلى الشواهد والقرائن للبلدان المتعاملة مع البنك الدولي،

■ بالإضافة إلى الشراكات المنتظمة - التي تشمل الشراكة مع مؤسسات البحث والفكر الاستراتيجي، والمؤسسات العلمية والأكاديمية، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص - على الصعيدين العالمي والوطني .

■ يدعم هذا المطلب حقيقة ان عالم اليوم غني بمصادر متعددة للمعرفة وللتجارب والرائدة ولكنها معرفة مشتتة، لهذا يمكن لمجموعة البنك الدولي القيام بدور رئيسي في تعبئة هذه المصادر المتعددة للمعرفة الإنمائية حتى تساعد المتعاملين معها على حل الصعوبات والتحديات .



■ على سبيل المثال يتيح تبادل المعرفة فيما بين بلدان الجنوب للممارسين في البلدان النامية فرصا غير مسبوقة لتبادل دروس النجاح والفشل فضلا عن المعرفة المتعمقة بنواحي التنفيذ.

ثالثا: زيادة انتظام (دورية) رصد وتعبئة ونشر المعرفة التشغيلية والابتكارات الداخلية في أرجاء مؤسسات البنك الدولي وقاعدة المتعاملين معها،

■ حيث تنخرط مجموعة البنك الدولي في العديد من التعاملات والعمليات في أكثر من 100 بلد. ولكن يعيق تبادل هذه المعرفة التشغيلية نمط التقسيم المؤسسي - المقسم إلى مراكز إقليمية ذات تدفق محدود للغاية للخبرة التخصصية والمعرفة فيما بينها - لتحقيق هذه الغاية تم إجراء إصلاحات تنظيمية واسعة النطاق عن طريق إنشاء وحدات مجمعة تضم خبراء فنيين في الممارسات العالمية لتفعيل تدفق نواتج الملكات الفكرية والمعرفة في جميع مؤسسات مجموعة البنك الدولي.



رابعاً: التحرك لترجمة هذه المعرفة العالمية والمحلية بصورة منتظمة إلى برامج تعلم فعالة للمتعاملين/الدول، وكذلك للعاملين المعنيين في مؤسسات البنك الدولي، من أجل تحسين قدرتهم على تحقيق النتائج، من خلال جمع المتعاملين مع العاملين سويًا في ساحة للتعلم المفتوح لكي يتعلموا من بعضهم بعضًا ويشاركوا في تطوير المهارات اللازمة لحل التحديات المعقدة في وقتنا هذا.



- **خامسا: لتسريع تحقيق النتائج فان هناك حاجة الى تدعيم المهارات الفنية، تدعيم مهارات القيادة التعاونية لعوامل التغيير، أي الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، ليتمكنوا من صياغة رؤية مشتركة وبناء تحالف من أجل العمل، وتحديد الأولويات، ومتابعة تحقيق النتائج، والمثابرة والإصرار في مواجهة المعوقات التي لا مفر منها، وتحقيق نتائج واضحة وملموسة.**
- **حيث تشكل المساعدة في بناء كوادر قيادية جديدة في البلدان النامية وداخل البنك الدولي أولوية عليا من أجل شحذ قوة عوامل التغيير كمحركات لإنهاء الفقر.**
- **للمساعدة في تنفيذ هذه الأجندة، تم استحداث مناصب/مكتبا لنائب رئيس البنك الدولي لشؤون المعرفة والتعلم والابتكار.**